

أثر العوامل المصرفية الداخلية والاستقرار السياسي على ربحية المصارف التجارية الليبية

د. نجية صالح إبراهيم

محاضر بقسم العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم التقنية، درنة

المستخلص

تمثل ربحية المصارف التجارية أحد الأهداف الاستراتيجية التي تمكنها من مواجهة التحديات التي تقابلها، وأداء دورها بشكل فعال في الاقتصاد. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء المصارف التجارية الليبية، فإن هناك تذبذباً في أرباحها؛ الذي قد يعيق أداء دورها كعمول رئيس للأنشطة الاقتصادية. تهدف هذه الورقة إلى تقصي أثر السيولة ورأس المال والاستقرار السياسي على ربحية المصارف التجارية الليبية باستخدام بيانات ثلاثة مصارف (مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية) خلال الفترة من (2007-2018). النتائج أظهرت الأثر الإيجابي لرأس المال والاستقرار السياسي على الربحية. في المقابل أثرت السيولة (نسبة القروض) سلباً على الربحية. الكلمات المفتاحية: معدل العائد على الأصول، السيولة، رأس المال، الاستقرار السياسي.

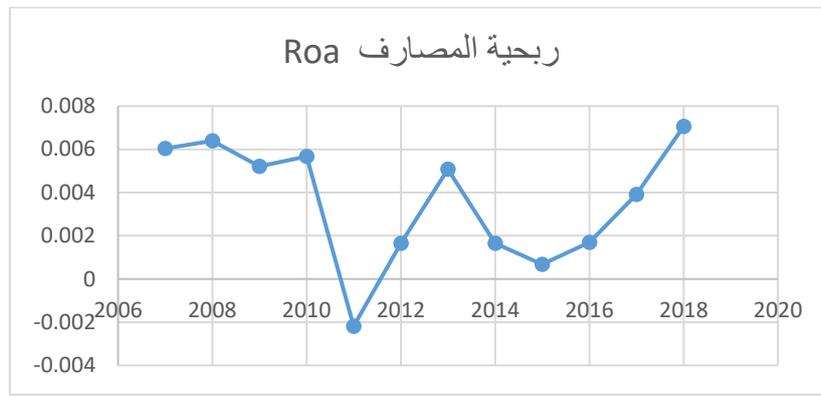
المقدمة:

ربحية المصارف التجارية هدف استراتيجي لجميع الأطراف ذات العلاقة كالإدارة والمستثمرين والجهات الرقابية. فعلى الرغم من توجه الإدارة المالية الحديثة إلى التركيز على تعظيم القيمة السوقية للمنشأة، فإن الاهتمام بمؤشرات الربحية يعد عنصراً مهماً لتحقيق هذا الهدف (الأنصاري، 2006)؛ فهي تلعب دوراً في تشكيل المرونة تجاه الأزمات والمخاطر التي تواجهها (خلف وأحمد، 2017)، فعدم استقرار الأرباح في المصارف التجارية الليبية؛ قد يعيق دورها الحيوي في الاقتصاد، لذا فإن تقصي العوامل المؤثرة علي أدائها سواء كانت داخلية أم خارجية من المواضيع المهمة التي تتطلب دراستها لتحسين أدائها خصوصاً أنها كغيرها من المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل في بيئة غير مستقرة سياسياً في السنوات الأخيرة. العديد من الدراسات السابقة في الأدبيات المحاسبية والمالية، وجدت أن ربحية المصارف التجارية والمؤسسات بصفة عامة تتأثر بعدة محددات داخلية وخارجية. من جهة أخرى لا يوجد اتفاق عام على طبيعة أثر هذه العوامل على الربحية، لذا؛ ركزت الدراسة الحالية على تحديد أثر العوامل المصرفية الداخلية (نسبة السيولة، رأس المال) والاستقرار السياسي على ربحية المصارف التجارية الليبية باستخدام عينة من المصارف التجارية خلال الفترة من (2007-2018). تم

التوصل إلى مجموعة من النتائج التي توصي الدراسة بأخذها في الاعتبار من قبل الجهات الرقابية ومنتخذي القرارات عند وضع السياسات واللوائح المصرفية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التحسن في أداء المصارف التجارية الليبية في بعض السنوات، فإن تقارير مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي أظهرت عدم استقرار مؤشرات الربحية (البنك الدولي، 2020؛ التقرير السنوي الاستثنائي لمصرف ليبيا المركزي، 2015-2020) وكما موضح بالشكل 1؛ الذي قد يكون نتيجة تأثرها بعدة عوامل سواء داخلية أو خارجية.



الشكل (1): ربحية المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة من (2007-2018)

ملاحظة: تم إعداد الشكل بناء على بيانات القوائم المالية لعينة البحث

السيولة المصرفية كأحد العوامل الداخلية، تعد من المؤشرات المهمة التي تمكن المصارف من مواجهة الالتزامات المتوقعة وغير المتوقعة، غير أن ارتفاعها في المصارف التجارية الليبية (تقارير مصرف ليبيا المركزي، 2023) يعبر عن ضعف في خلق السيولة بتحويلها إلى استثمارات وقروض وتسهيلات مصرفية؛ الذي قد يكون له تأثير على ربحية المصارف، وبذلك على دوره في القطاع المالي.

رأس المال أيضا من العوامل الداخلية التي كشفت الأدبيات المحاسبية علاقته غير الواضحة بربحية المصارف (Berger (1995). فعلى الرغم من أن تقارير مصرف ليبيا المركزي تظهر احتفاظ المصارف التجارية الليبية بنسب رأس مال كافية، فإن تقرير البنك الدولي أظهر تحفظ مصرف ليبيا المركزي بمطالبة المصارف بالحفاظ على نسب رأس مال مرتفعة، التي تمكنها من تكوين احتياطات للحماية، لكن في نفس الوقت قد يخفض من مؤشرات الربحية مما يؤدي إلى عدم الرغبة في المخاطرة (البنك الدولي، 2020). فيما يخص العوامل الخارجية، ليبيا كغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مستقرة سياسياً؛ حيث أثر هذا الوضع سلباً على اقتصاديات هذه الدول، التي تمثل فيها المصارف

التجارية الممول الأساسي للأنشطة الاقتصادية. فعلى الرغم من ندرة الدراسات المتعلقة بأثر الاستقرار السياسي على المصارف التجارية في هذه المنطقة وعدم تضمين المصارف التجارية الليبية في عينات الدراسات السابقة، فإنها كشفت عن تأثير الاستقرار المالي للمصارف بهذا المتغير, Al-Shboul, (2020) Maghyereh, Hassan & Molyneux, (2020) كما أظهرت بعض هذه الدراسات تأثير الربحية بعدم الاستقرار السياسي (Bitar, Saad, & Benlemlih, 2016; Devarajan & Mottaghi, 2014; Ghosh, 2016; International Monetary Fund, 2016; Yusuf, 2014). تقارير مصرف ليبيا المركزي أظهرت أن العامل الأمني أحد العوامل الذي تسبب في فقد ثقة العملاء في المصارف الليبية، ولجوءهم إلى اكتناز السيولة بدل ادخارها في المصارف، (التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، 2015-2020)؛ الذي قد يؤثر على مستوى الودائع ومن ثم على الربحية. بناء على ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير ربحية المصارف التجارية الليبية بالعوامل المصرفية الداخلية (السيولة، رأس المال) والاستقرار السياسي؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير ربحية المصارف التجارية الليبية بالعوامل المصرفية الداخلية (السيولة، رأس المال)؟
 - ما مدى تأثير ربحية المصارف التجارية الليبية بالعوامل الخارجية (الاستقرار السياسي)؟
- أهمية الدراسة:**

إن ربحية المصارف _كونها أحد مؤشرات تقييم أداء المصارف_ مهمة لجميع الأطراف كإدارة المصرف، المودعين، الجهات التنظيمية وغيرها؛ حيث تقدم معلومات لمديري المصارف بشأن ما إذا كان ينبغي التركيز لتحسين جودة القروض أو جذب الودائع أو كليهما لتعزيز دوره كوسيط مالي، وبذلك يوضح للمودعين والمستثمرين ما إذا كان عليهم الاستثمار أو سحب الأموال من المصرف (Demirgüç-Kunt & Huizinga, 2010). إضافة إلى أنها توفر معلومات حول كفاءة المصارف والاستقرار المالي، الذي يعد أحد المكونات الأساسية لأي اقتصاد مزدهر؛ لذلك فإن فهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف يسمح لواضعي السياسات والجهات التنظيمية والمستثمرين والمصرفيين أنفسهم باتخاذ قرارات مناسبة وتنفيذ سياسات فعالة وإدارة المخاطر في النظام المالي (Kosmidou, Tanna & Pasiouras, 2005). فيما يخص الدراسة الحالية تقصي أثر العوامل التي تؤثر على الربحية تساعد متخذي القرارات في تحسين مؤشراتها؛ عن طريق التخطيط الدقيق للسيولة وخلق توازن بينها وبين الربحية. إضافة إلى أن تقصي أثر رأس المال على الربحية يفيد في تحديد قدرته على التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف خلال أداء وظائفها (Berger & Bouwman, 2013). الدراسة الحالية تمثل إضافة إلى الأدبيات المالية

والمحاسبية السابقة التي اهتمت بربحية المصارف التجارية في البيئة الليبية، خصوصاً أنها تضمنت أثر الاستقرار السياسي على ربحية المصارف التجارية و الذي تم التطرق إليه في دراسات محدودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أهداف الدراسة:

لغرض الإجابة على مشكلة البحث فإن أهداف البحث يمكن تلخيصها في:

1. تلخيص بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالربحية وعلاقتها بالعوامل المصرفية الداخلية والاستقرار السياسي؛ لتحديد مدى التوافق في النتائج السابقة، ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية.
2. اختبار أثر العوامل المصرفية الداخلية (السيولة المصرفية، رأس المال) والاستقرار السياسي على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2007-2018)، ومناقشتها في ضوء النظريات والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

لا يزال اهتمام الباحثين الأكاديميين بتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية منذ فترة الكساد العالمي الكبير في الأربعينيات مستمراً (Ongore & Kusa (2013)؛ فخلق السيولة وضخها إلى الاقتصاد يعتمد علي ربحيتها عن طريق عملها كوسيط لتمويل الأنشطة الاقتصادية (Bryant,1980; Diamond & Dybvig,1983). ربحية المصارف التجارية تعبر عن قدرتها على تمويل الزيادة في الأصول، ومقابلة الالتزامات عند استحقاقها (Lartey, Antwi & Boadi (2013)، وقد تشمل هذه الالتزامات الإقراض والاستثمار، وسحب الودائع واستحقاق الالتزامات في سياق الأعمال العادية (Amengor(2010). تقاس الربحية عادة بالعائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية، التي قد تتأثر بالعوامل المصرفية الداخلية و التي بدورها تتأثر بشكل رئيس بقرارات إدارة المصرف وسياساته مثل السيولة، كفاية رأس المال، وحجم المصرف... إلخ، أو العوامل الخارجية التي تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية، سواء المتعلقة بالصناعة المصرفية أو الاقتصاد الكلي، التي تعمل فيها المصارف Athanasoglou, Delis & Staikouras (2006). كما تشمل العوامل الخارجية المتغيرات التي قد تؤثر علي الدولة كلها كاستقرار السياسي.

العوامل المصرفية الداخلية وربحية المصارف

السيولة وربحية المصارف

تعد السيولة أحد المحددات الداخلية التي أبرزت الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008) أهميتها بالنسبة للمصرف؛ فربحية المصارف تعتمد بصورة كبيرة على إدارة السيولة بكفاءة، وهي إلى ذلك تجعل النظام المصرفي أكثر استقراراً بسبب حيابة بعض الأصول السائلة. في المقابل هناك نقطة يؤدي فيها الاحتفاظ الزائد بالأصول السائلة إلى تقليل ربحية البنوك (Bordeleau & Graham,2010; Lartey et

(al., 2013)؛ فارتفاع نسب السيولة يدل على فرص استثمارية ضائعة قد تحسن مؤشرات الربحية، وتمكن المصارف من تحمل الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد، وبذلك تعزيز قدرتها على الأداء Lartey et al. (2013). الأدبيات السابقة كشفت عن نتائج متباينة فيما يخص علاقة السيولة بربحية المصارف. فيما يلي بعض من أهم هذه الدراسات:

دراسة (Bordeleau & Graham (2010)، أظهرت أن السيولة (إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الأصول) تحسن ربحية المصارف في عينة من المصارف الأمريكية والكندية الكبيرة، ولكن الاحتفاظ الزائد بالسيولة قد يؤدي إلى انخفاض الربحية، ثم أن هذه العلاقة تتأثر بعدة عوامل كالاقتصاد وإدارة المصرف. دراسة (Abbas, Iqbal & Aziz (2019) أيضاً كشفت عن وجود علاقة إيجابية بين السيولة وربحية المصارف التجارية في عينة من مصارف آسيوية ذات اقتصاديات متقدمة. الدراسات السابقة أيضاً استخدمت نسبة القروض إلى الودائع كمؤشر آخر للسيولة الذي يفترض نظرياً ارتباطه إيجابياً بالسيولة في حالة القروض التي تتمتع بجودة عالية. هذا الافتراض دعمته دراسة Tran, Lin, & Nguyen (2016) باستخدام عينة من المصارف الأمريكية، ودراسة (Doan & Bui (2021) باستخدام عينة من المصارف الفيتنامية خلال الفترة من (2013-2018). في المقابل أظهرت هاتين الدراستين ارتباطاً سلبياً بين السيولة وربحية المصارف عند استخدام مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

دراسة هيفاء صالح العقل ونجلاء إبراهيم عبد الرحمن (2020)، خلصت أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية في عينة من المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة من (2013-2018). من ناحية أخرى هناك دراسات أظهرت وجود علاقة إيجابية ضعيفة جداً بين السيولة وربحية المصارف منها دراسة (Lartey et al. (2013 التي استخدمت بيانات عينة من المصارف المدرجة في غانا خلال الفترة من (2005-2010).

دراسة (Olarewaju & Adeyemi (2015) أظهرت عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية للقروض على ربحية المصارف في عينة من المصارف النيجيرية خلال الفترة من (2004-2013). نتائج هذه الدراسة دعمتها دراسة (Hirindu Kawshala (2017 باستخدام بيانات عينة من المصارف السيريلانكية خلال الفترة من (2011-2015).

رأس المال وربحية المصارف

يمثل رأس المال خط الدفاع الأول لأي خسائر قد يتعرض لها المصرف. وفقاً للجنة بازل فإن رأس المال المصرفي يشتمل على رأس المال الأساسي (رأس المال المدفوع، الاحتياطيات العامة المعلنة والفائض التراكمي)، ورأس المال المساند (الاحتياطيات غير المعلنة، احتياطيات إعادة التقييم، الأدوات الرأسمالية المتنوعة، المخصصات العامة، الدين المساند) محمد (2018). في الأدبيات المالية الموجودة تأثير رأس

المال على ربحية المصارف غير واضح (Lee & Hsieh, 2013). فعلى الرغم من أن الحكمة التقليدية في مجال الأعمال المصرفية تربط بين ارتفاع نسبة رأس المال إلى الأصول (CAR) وانخفاض العائد على حقوق الملكية بعد خصم الضرائب (ROE)، فإن العديد من الدراسات كشفت أن ارتفاع رأس المال يؤدي إلى تحسين الربحية؛ حيث إن زيادة رأس المال يسهل على المصرف الالتزام بمعايير رأس المال التنظيمية وزيادة القروض، ثم أن ارتفاع رأس المال يؤدي إلى تقليل التكاليف المتوقعة لأي ضائقة مالية بما في ذلك الإفلاس (Berger, 1995; Gul, Irshad & Zaman, 2011). بوجه عام، يتمتع القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برأس مال كافٍ (Ansary, Osama, Ahmed & Zainab 2019; International Monetary Fund, 2016).

عدة دراسات اهتمت بعلاقة رأس المال بربحية المصارف، بعضها كشف عن علاقة إيجابية بين رأس المال وربحية المصارف (Almazari (2014); Boahene, Dasah & Agyei, 2012; Sari & Sedana, 2020). هذه النتائج دعمتها دراسات حديثة مثل بن سالم وفرح (2022)، التي أظهرت أن المصارف في دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط خلال الفترة من (2014-2020) تميزت باحتفاظها بمعدلات كفاية رأس المال مرتفعة، الذي كان له دور في تخفيض المخاطر وبذلك أدى إلى انخفاض العوائد، غير أن انخفاض العوائد كان أقل من انخفاض المخاطر مما أثر إيجابياً على نسب العائد على الأصول.

هالة حسون ووحيدة خلف (2022)، دعمت نتائج هذه الدراسات وجود علاقة إيجابية بين ربحية المصارف ونسبة رأس المال إلى الأصول.

دراسة Coccoresse & Girardone (2021) أظهرت أن تأثير رأس المال الإيجابي على الربحية كان ضعيفاً باستخدام عينة مصارف عالمية من 125 دولة لمدة 19 عاماً خلال الفترة من (2000-2018). كذلك خلصت إلى أن هذه العلاقة تعتمد على الظروف البيئية وحجم المصرف؛ حيث تكون هذه العلاقة أقوى في فترة الأزمات، وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في البنوك الأكبر حجماً، ولكن ليس بالنسبة للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية "GSIBs".

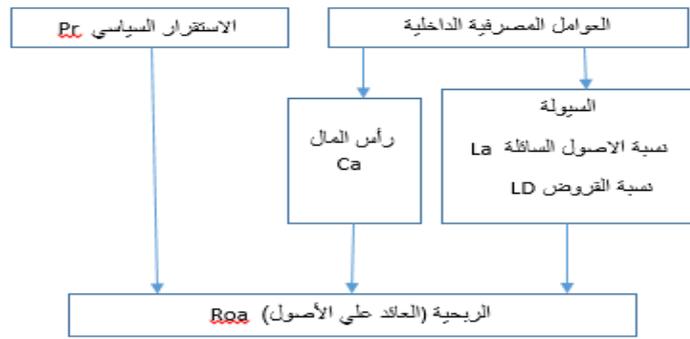
في المقابل دراسات مثل (Ayaydin & Karakaya, 2014) أظهرت وجود علاقة سلبية بين رأس المال والعائد على حقوق الملكية في المصارف التركية بصفة عامة. هذه النتائج توافقت مع دراسة Ozili (2017)، والتي كشفت الأثر السلبي لرأس المال على الربحية في عينة من المصارف الأفريقية خلال الفترة من (2008-2013).

الاستقرار السياسي وربحية المصارف

يتأثر أداء المصارف بعدة عوامل خارجية، قد تكون على مستوى القطاع المصرفي مثل المنافسة، الاستقرار المصرفي على مستوى القطاع، أو على مستوى الاقتصاد مثل متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم، معدل الناتج المحلي، البطالة...إلخ. يتأثر أداء المصارف أيضاً بالعوامل الخارجية التي تشمل المتغيرات على مستوى الدولة كالاستقرار السياسي والحروب وغيرها. الأحداث السياسية التي تغير بشكل مباشر أو غير مباشر قيمة الأصل الاقتصادية تمثل خطراً استراتيجياً (Bekaert,Harvey, Lundblad (2002; Fatemi & Luft, 2014; Siegel, 2014) مثل الصراعات الداخلية، الحروب، القوانين التي تصدر الملكية الخاصة، وتغيير القواعد التي تحكم الاستثمارات الأجنبية وعدم اليقين. فحالات التوقف في بيئة الأعمال بسبب التقلبات السياسية مع احتمال التأثير على أرباح (أو أهداف) الشركة، يمكن الإشارة إليها على أنها مخاطر سياسية (Robock, 1971; De Mortanges & Allers, 1996)؛ حيث تؤدي إلى تعطيل الأنشطة الإنتاجية، وتدهور النمو الاقتصادي، خاصة على المدى القصير (Campos, Karanasos& Tan (2012).

عدة دراسات أظهرت أن القطاع المصرفي هو الأقل تأثراً بالأزمات السياسية (Bremmer and Keat (2009; Chen & Siems 2004; Chesney, Reshetar & Karaman, 2011) دراسة (Chesney et al.(2011 ركزت على تأثير الهجمات الإرهابية التي وقعت في 25 دولة على مدى 11 عاماً على سوق الأوراق المالية، حيث أظهرت الدراسة أن ما يقارب من ثلثي الحوادث الإرهابية عدّ القطاع المصرفي الأقل تأثراً مقارنة بالقطاعات الأخرى. في المقابل دراسة (Talavera, Tsapin & Zholud (2012 كشفت أن عدم الاستقرار السياسي له آثار عكسية على عملية الإقراض في أوكرانيا خلال الفترة من (2003-2008). كما أظهرت دراسة (Obalade, Lawrence, & Akande (2021 أن المخاطر السياسية أثرت سلباً على أداء المصارف التجارية خلال الفترة من (2006-2018) في نيجيريا. بعض الدراسات المحدودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ركزت على الربيع العربي باعتباره حدثاً سياسياً، وأبرزت بعضاً من آثاره السلبية على اقتصاديات المنطقة (Devarajan & Mottaghi,2014; Ghosh,2016; International Monetary Fund, 2016; Yusuf,2014) من أهم الدراسات التي ركزت على أثر المخاطر السياسية وعدم الاستقرار السياسي على قطاع المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دراسة (Bitar et al., 2016; Cooray, 2009; Markussen, 2006; Ghosh,2016) التي أظهرت انخفاضاً طفيفاً في ربحية القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وارتفاع ملحوظ في المخاطر المصرفية بعد الربيع العربي.

دراسة (Al-Shboul, et al. (2020) أيضا كشفت ارتباطاً عكسياً بين المخاطر السياسية واستقرار المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كان الأثر أكبر على المصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية خلال الفترة من (2008-2017). الدراسات السابقة التي تم سردها تظهر عدم وجود اتفاق في نتائج أثر السيولة المصرفية ورأس المال على ربحية المصارف التجارية، إضافة إلى ندرة الدراسات المتعلقة بأثر الاستقرار السياسي على ربحية المصارف التجارية الليبية. بناء على مشكلة البحث والدراسات السابقة والنظريات ذات الصلة؛ فإن الإطار المفاهيمي للدراسة تم توضيحه كما في الشكل 2 أدناه.



الشكل (2): الإطار المفاهيمي للدراسة

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي الكمي المبني على نظريات سابقة في الأدبيات المحاسبية والمالية المتعلقة بالربحية، والعوامل المؤثرة عليها. كما اعتمدت على المنهج التحليلي عن طريق جمع البيانات الثانوية من واقع القوائم المالية لعينة المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة من (2007-2018). تضمن التحليل حساب بعض مقاييس النزعة المركزية، كذلك تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (مؤشر الربحية محسوبا بالعائد على إجمالي الأصول) والمتغيرات المستقلة (نسب السيولة، نسبة رأس المال، الاستقرار السياسي) باستخدام برنامج Stata 14.2، ومن ثم اختبار الفرضيات وتحديد النتائج التي تم التوصل إليها. أيضا تم إجراء فحص المتانة Robustness check عن طريق إدخال المتغير البديل للربحية (العائد على حقوق الملكية بدل العائد على الأصول) لمعرفة مدى قدرة النموذج على تحديد أثر العوامل الداخلية والاستقرار السياسي محل الدراسة على ربحية المصارف التجارية الليبية.

مجتمع وعينة الدراسة:

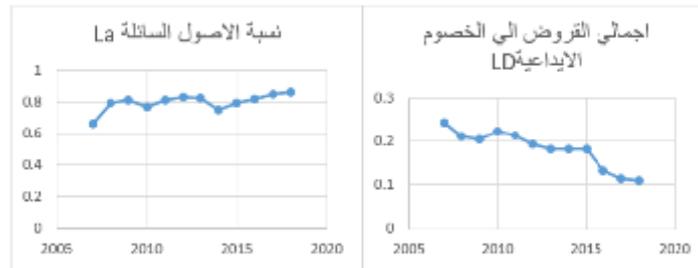
تمثل المصارف التجارية الليبية مجتمع البحث، وقد تم اختيار المصارف التجارية الثلاثة (المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الصحاري) كعينة تمثل مجتمع المصارف التجارية

الليبية؛ لأنها تعد مصارف تجارية ذات تركيز مصرفي مرتفع في القطاع المالي، وتوفر بياناتها المالية لفترة الدراسة.

متغيرات البحث:

1. المتغير التابع: مؤشر الربحية (صافي الربح/ إجمالي الأصول)، وهو محل الدراسة، حيث سبقت الإشارة أعلاه إلى عدم استقرار ربحية المصارف التجارية الليبية وتدهورها في بعض السنوات، مما يتطلب دراسة العوامل المؤثرة عليها؛ من أجل تحسينها. العديد من الدراسات تبنت العائد على الأصول للتعبير عن ربحية المصارف (Hossain & Ummah, 2014; Heikal, Khaddafi & Ummah, 2014; Roa (Ahamed 2015; Kusumastuti & Alam 2019). في هذه الدراسة تم استخدام الرمز للتعبير عن ربحية المصارف التجارية.

2. المتغيرات المستقلة: حيث اشتملت على العوامل المصرفية الداخلية (نسبة الأصول السائلة، نسبة القروض، نسبة رأس المال) والعوامل الخارجية (الاستقرار السياسي)، وهي:
أ. السيولة: تمتاز المصارف الليبية بارتفاع معدلات السيولة المصرفية (تقارير مصرف ليبيا المركزي، 2018)، وانخفاض مؤشر إجمالي القروض إلى الخصوم الإبداعية، انظر الشكل 3 أدناه.



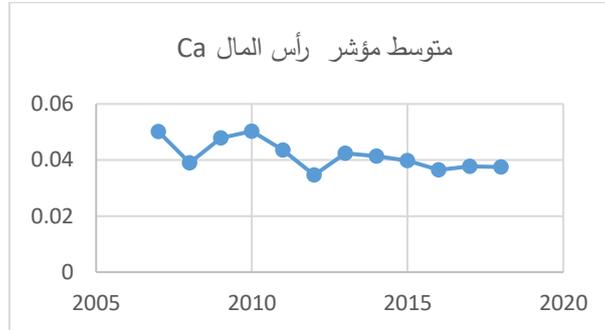
الشكل (3): اتجاه نسب السيولة في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة من (2007-2018)

ملاحظة: تم إعداد الشكل بناء على بيانات القوائم المالية لعينة الدراسة

الأصول السائلة تم احتسابها على أساس نسبة (الأصول السائلة/ إجمالي الأصول)، حيث تم استخدام الرمز La للتعبير عنها، أما نسبة القروض (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع)، فقد تم التعبير عنها باستخدام الرمز LD. عدة دراسات تبنت هذه المقاييس منها على سبيل المثال (Doan & Bui, 2021; Olarewaju & Adeyemi, 2015).

ب. رأس المال: نسبة (إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول)، حيث تم التعبير عنها باستخدام الرمز Ca. وفقا لتقارير مصرف ليبيا المركزي، هناك انخفاض في رأس المال كنسبة من إجمالي الأصول في المصارف الليبية، التي أرجعها المصرف المركزي في تقريره (2015-2020) لتآكل القاعدة الرأسمالية

(رأس المال + الاحتياطات) للمصارف التجارية الليبية في فترة ما بعد الربيع العربي 2011 م (انظر الشكل 4) أدناه.



الشكل (4): اتجاه نسب رأس المال في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة من (2007-2018)

ملاحظة: تم إعداد الشكل بناء على بيانات القوائم المالية لعينة الدراسة

من جهة أخرى أظهرت تقارير مصرف ليبيا المركزي أن المصارف التجارية تحتفظ بنسب رأس مال كافية، بالرغم من إظهار تقرير البنك الدولي (2020) تحفظ مصرف ليبيا المركزي بمطالبة المصارف بالحفاظ على نسب رأس مال مرتفعة. العديد من الدراسات تبنت مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول منها (Coccoresse & Girardone (2021) وبن سالم وفرح (2022).

بناء على ما سبق سرده من دراسات متعلقة بالعوامل المصرفية الداخلية، يلاحظ عدم توافق النتائج المتعلقة بالسيولة وربحية المصارف. إضافة إلى ارتفاع معدلات نسبة الأصول السائلة وانخفاض نسبة القروض في المصارف التجارية الليبية؛ الذي قد يؤثر على ربحيتها. إضافة إلى أن الدراسات السابقة كشفت عن علاقة معقدة وغير واضحة بين رأس المال وربحية المصارف.

ج. الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي أحد العوامل الخارجية الذي سيتم اختبار أثره على ربحية المصارف التجارية الليبية، وتم التعبير عنه بالرمز (Pr). مؤشر الاستقرار السياسي يقيس تصورات لاحتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف ذي الدوافع السياسية، مثل الإرهاب والانقلابات السياسية. يتراوح مؤشر الاستقرار السياسي ما بين (2.5) "أعلى استقرار سياسي، أي أقل خطراً سياسياً" إلى (-) (2.5) "أدنى استقرار سياسي، أي أعلى خطراً سياسياً". عدة دراسات تبنت هذه المؤشرات منها (Bitar et al., 2016; Cooray, 2009; Markussen, 2006) وفقاً لهذا المؤشر يتراوح نطاق المخاطر السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمتوسط ما بين 0.62 إلى -2.1، البنك الدولي (2023). فيما يخص ليبيا، مؤشرات الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة كانت منخفضة جداً كما موضح في الشكل 5 أدناه.



الشكل (5): مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة من (2007-2018)

ملاحظة: تم إعداد الشكل بناء على بيانات البنك الدولي (2023)

تدهور الاستقرار السياسي قد يؤثر على وظيفة المصارف التجارية كعمول رئيس في الاقتصاد الليبي، وبذلك على ربحيتها.

فرضيات الدراسة:

بناء على ما تقدم من مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد تمت صياغة الفرضية الرئيسية الآتية: -

H1: الفرضية الرئيسية الأولى:

تؤثر العوامل المصرفية الداخلية على ربحية المصارف التجارية الليبية، ونشتق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر العوامل المصرفية الداخلية (نسبة الأصول السائلة)، على ربحية المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر العوامل المصرفية الداخلية (نسبة القروض)، على ربحية المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر العوامل المصرفية الداخلية (رأس المال)، على ربحية المصارف التجارية الليبية.

H2: الفرضية الرئيسية الثانية:

تؤثر العوامل الخارجية والمتمثلة (الاستقرار السياسي)، على ربحية المصارف التجارية الليبية.

حدود البحث:

1. موضوعياً ركزت الدراسة على أثر العوامل الداخلية (نسب السيولة ورأس المال) و (الاستقرار السياسي) على ربحية المصارف التجارية الليبية.

2. الحدود المكانية: تضمنت الدراسة مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية كعينة للدراسة ممثلة لمجتمع المصارف التجارية الليبية.
3. الحدود الزمنية: تضمنت الدراسة الفترة الزمنية من 2007 م حتى 2018 م.

النتائج والمناقشة

لاختبار أثر العوامل المصرفية الداخلية (نسبة الأصول السائلة، نسبة القروض، رأس المال)، و(الاستقرار السياسي) علي ربحية المصارف التجارية الليبية، باستخدام بيانات العينة خلال الفترة من (2007-2018)، تم أولاً حساب بعض الإحصاءات لمتغيرات الدراسة كما موضح في الجدول (1) أدناه. تضمنت هذه الإحصاءات (المتوسط، الانحراف المعياري، أعلى قيمة للمتغير، أقل قيمة للمتغير).

جدول (1): بعض الإحصاءات لمتغيرات الدراسة

| المتغير | المشاهدات | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة |
|------------------------|-----------|----------|-------------------|----------|-----------|
| الربحية Roa | 36 | 0.00356 | 0.00409 | -0.00737 | 0.013230 |
| نسبة الأصول السائلة La | 36 | 0.79514 | 0.08209 | 0.58364 | 0.91790 |
| نسبة القروض LD | 36 | 0.18750 | 0.07513 | 0.06714 | 0.32078 |
| رأس المال Ca | 36 | 0.04172 | 0.00989 | 0.02642 | 0.06034 |
| الاستقرار السياسي Pr | 36 | -1.16186 | 1.32279 | -2.44422 | 0.83189 |

ملاحظة: تم إعداد الجدول بناء على بيانات القوائم المالية لعينة المصارف التجارية خلال فترة الدراسة.

بعض متغيرات الدراسة كانت غير موزعة توزيعاً طبيعياً، وتوجد عدة طرق يمكن استخدامها لمعالجة هذه المشكلة، لكن لا يوجد مبرر لجبر هذه البيانات أن تكون موزعة توزيعاً طبيعياً، فالأهم أن تكون البواقي توزيعها طبيعي في معادلة الانحدار المتعدد. (Gujarati & Porter, 2009). التوزيع الطبيعي للبواقي يعطي حساباً دقيقاً للإحصاءات مثل اختبار F أو T. أما إذا كانت خلاف ذلك، فإن تقديرات المعاملات في معادلة الانحدار يكون متحيزاً. لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي تم إجراء تحليل معادلة الانحدار، وبناء عليه تم اختبار البواقي كما موضحاً في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

| Variable | Skewness/Kurtosis tests for Normality | | | | |
|-------------|---------------------------------------|--------------|--------------|-------------|-----------|
| | Obs | Pr(Skewness) | Pr(Kurtosis) | adj chi2(2) | Prob>chi2 |
| myresiduals | 36 | 0.1102 | 0.7866 | 2.83 | 0.2428 |

من الجدول 2 تم استخدام تحليل sktest، الذي ينص على الفرضية الصفرية: البواقي غير موزعة توزيع طبيعي. من الجدول احتمالية (Prob chi2) أكبر من 0.05 %؛ لذا تم رفض الفرضية الصفرية وبذلك البواقي توزيعها طبيعي. عليه فإن نموذج معادلة الانحدار يمكن الاعتماد عليها فيما يخص اختبار F،

وكذلك معاملات المتغيرات المستقلة في تفسير النتائج (Ullah, Aslam, Altaf & Ahmed (2019). تم أيضا اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكما موضح في الجدول رقم 3 أدناه.

جدول (3): اختبار الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة

```
. correlate Roa La LD Ca Pr
(obs=36)
```

| | Roa | La | LD | Ca | Pr |
|-----|---------|---------|---------|--------|--------|
| Roa | 1.0000 | | | | |
| La | 0.1492 | 1.0000 | | | |
| LD | -0.3470 | -0.6446 | 1.0000 | | |
| Ca | 0.4879 | 0.0087 | -0.0053 | 1.0000 | |
| Pr | 0.3022 | -0.2886 | 0.4299 | 0.3551 | 1.0000 |

تم استخدام برنامج Stata 14.2 لتحليل نتائج الانحدار المتعدد باستخدام معادلة المربعات الصغرى للانحدار الخطي، وكما مبين في المعادلة 1 أدناه.

$$Roa = c + La + LD + Ca + Pr + u \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

Roa مؤشر الربحية، La نسبة الأصول السائلة، LD نسبة إجمالي القروض، Ca نسبة رأس المال، Pr مؤشر الاستقرار السياسي، c الثابت

نتائج اختبار الفرضيات:

بناء على النتائج المعروضة في جدول 4 أدناه، نموذج الانحدار المتعدد المقدر له قدرة تفسيرية تبلغ 47.7% حسب معامل التحديد (Overall R-squared)، وهي نسبة لا يمكن إهمالها؛ حيث تظهر أن هناك بعض المتغيرات قد أثرت على ربحية المصارف التجارية.

جدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

```
. xtreg Roa La LD Ca Pr

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       36
Group variable: bank                    Number of groups =        3

R-sq:                                   Obs per group:
  within = 0.3495                        min         =       12
  between = 0.8360                       avg         =      12.0
  overall  = 0.4776                       max         =       12

Wald chi2(4) =      28.34
corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Prob > chi2    =     0.0000
```

| Roa | Coef. | Std. Err. | z | P> z | [95% Conf. Interval] |
|---------|-----------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|
| La | -.0054072 | .0074848 | -0.72 | 0.470 | -.0200771 .0092627 |
| LD | -.0330768 | .010081 | -3.28 | 0.001 | -.0528351 -.0133185 |
| Ca | .1419434 | .0584693 | 2.43 | 0.015 | .0273457 .256541 |
| Pr | .0012408 | .0004839 | 2.56 | 0.010 | .0002923 .0021893 |
| _cons | .0094673 | .0078326 | 1.21 | 0.227 | -.0058844 .0248189 |
| sigma_u | 0 | | | | |
| sigma_e | .00291311 | | | | |
| rho | 0 | (fraction of variance due to u_i) | | | |

ملاحظة: Roa نسبة الربحية، La نسبة الأصول السائلة، LD نسبة إجمالي القروض، Ca نسبة رأس المال، Pr مؤشر الاستقرار السياسي.

اختبار أثر العوامل المصرفية الداخلية على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2007-2008).

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى H1: تؤثر العوامل المصرفية الداخلية على ربحية المصارف التجارية الليبية، تم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:
الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر العوامل المصرفية الداخلية (نسبة الأصول السائلة)، على ربحية المصارف التجارية الليبية.

من الجدول رقم 4 يلاحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين ربحية المصارف التجارية الليبية Roa ومؤشر السيولة La؛ حيث إن احتمالية $|P>t|$ هي 0.47 وهي أكبر من 0.05، وبذلك تم رفض الفرضية الفرعية الأولى. هذه النتيجة يمكن إرجاعها إلى ارتفاع نسب السيولة المصرفية، التي لم تستخدم بشكل فعال في خلق قروض وتسهيلات مصرفية ذات جودة عالية تسهم في تحسين ربحية المصارف التجارية. تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة Hirindu Kawshala (2017) التي أظهرت أن العلاقة العكسية بين السيولة والربحية ليست ذات دلالة إحصائية معنوية. في المقابل تتناقض هذه النتيجة مع بعض الدراسات مثل (Doan& Bui, 2021; Tran, et al., 2016)

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر العوامل المصرفية الداخلية (نسبة القروض)، على ربحية المصارف التجارية الليبية.

تظهر النتائج المعروضة في جدول رقم 4 وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين ربحية المصارف التجارية الليبية Roa ونسبة القروض (إجمالي القروض إلى الخصوم الإبداعية) LD . حيث إن احتمالية $|P>t|$ هي 0.001 وهي أصغر من 0.05. فزيادة القروض بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة 3%، وبذلك تم قبول الفرضية الفرعية الثانية. هذه النتيجة تتناقض مع النظريات التي تربط تحسن الربحية بارتفاع القروض (Doan & Bui, 2021). يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى ضعف الرقابة على سياسات الائتمان، الذي ترتب عليه زيادة في مخصصات الديون المشكوك فيها وتصنيف جزء كبير من الديون كديون رديئة كما أظهره (تقرير مصرف ليبيا المركزي 2015-2020)، وهذا بدوره أدى إلى عدم استقرار أرباح المصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر العوامل المصرفية الداخلية (رأس المال)، على ربحية المصارف التجارية الليبية.

النتائج المعروضة في جدول رقم 4 تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين ربحية المصارف التجارية الليبية Roa ورأس المال Ca (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول). حيث إن احتمالية $|P>t|$ هي 0.015 وهي أقل من 0.05. وفقا لمعادلة الانحدار المتعدد، زيادة رأس المال بمقدار 1 % سيؤدي إلى زيادة مؤشر الربحية بمقدار 0.1419434، وبذلك تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة. هذه النتيجة تبرز الأثر الإيجابي لمتانة رأس المال على ربحية المصارف التجارية الليبية؛ حيث يمكنها من تقليل التكاليف المتوقعة لأي أزمة مالية قد تتعرض لها المصارف عند أداء وظائفها. هذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل (Almazari, 2014; Boahene, et al., 2012; Coccorese & Girardone, 2021)، التي أظهرت أن ارتفاع رأس المال يعزز الربحية.

في المقابل هذه النتيجة تعارضت مع بعض الدراسات مثل (Ayaydin & Karakaya, 2014; Ozili, 2017)، التي كشفت عن وجود علاقة عكسية بين رأس المال وربحية المصارف. بناء على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث التي كشفت عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين نسبة القروض ورأس المال مع ربحية المصارف التجارية الليبية، فقد تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى $H1$ (تؤثر العوامل المصرفية الداخلية على ربحية المصارف التجارية الليبية).

اختبار أثر الاستقرار السياسي على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2007-2018).

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: تؤثر العوامل الخارجية والمتمثلة (الاستقرار السياسي)، على ربحية المصارف التجارية الليبية، يكشف وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين ربحية المصارف التجارية الليبية Roa والاستقرار السياسي Pr كما موضح في الجدول رقم 4 أعلاه. حيث إن احتمالية $P > |t|$ هي 0.010 وهي أقل من 0.05، وبذلك تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية H2. من الجدول رقم 4 التحسن في مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار 1 % سيؤدي إلى زيادة ربحية المصارف التجارية بمقدار 0.0012. فعلي الرغم من أن الأثر الإيجابي للاستقرار السياسي على الربحية متواضع جداً، فإنه يكشف أن عمل المصارف في بيئة تتميز بارتفاع المخاطر السياسية وعدم الاستقرار السياسي له آثار عكسية على دورها في القطاع المالي وبذلك على ربحيتها. هذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات مثل دراسة (Bitar et al., 2016; Ghosh, 2016)، التي أظهرت انخفاضاً طفيفاً في ربحية المصارف نتيجة تدهور الاستقرار السياسي.

فحص المتانة Robustness Checks

في هذه الدراسة تم أيضاً إجراء فحص المتانة Robustness Checks، وذلك باستبدال المتغير التابع ربحية المصارف (العائد علي الأصول Roa) بالعائد على حقوق الملكية (Roe)، حيث تم التوصل إلى نفس النتائج باستثناء أن العلاقة برأس المال أصبحت غير معنوية، وكما موضحة في الجدول رقم 5 أدناه.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار المتعدد فحص المتانة Robustness Checks

```
. xtreg Roe La LD Ca Pr
Random-effects GLS regression           Number of obs   =       36
Group variable: bank                    Number of groups =        3

R-sq:                                     Obs per group:
  within = 0.2940                          min =          12
  between = 0.6585                          avg =         12.0
  overall = 0.3788                          max =          12

Wald chi2(4) =       18.90
Prob > chi2   =       0.0008

corr(u_i, X) = 0 (assumed)
```

| | Coef. | Std. Err. | z | P> z | [95% Conf. Interval] | |
|---------|-----------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| La | -.152048 | .1836416 | -0.83 | 0.408 | -.511979 | .207883 |
| LD | -.8509142 | .2473401 | -3.44 | 0.001 | -1.335692 | -.3661364 |
| Ca | 1.055107 | 1.434567 | 0.74 | 0.462 | -1.756592 | 3.866805 |
| Pr | .0307853 | .0118738 | 2.59 | 0.010 | .0075132 | .0540574 |
| _cons | .348844 | .1921759 | 1.82 | 0.069 | -.0278139 | .7255018 |
| sigma_u | 0 | | | | | |
| sigma_e | .07024085 | | | | | |
| rho | 0 | (fraction of variance due to u_i) | | | | |

ملاحظة: Roe: نسبة الربحية (العائد علي حقوق الملكية)، La: نسبة الأصول السائلة، LD: نسبة إجمالي القروض، Ca: نسبة رأس المال، Pr: مؤشر الاستقرار السياسي.

توصيات الدراسة:

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في عينة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2007-2008) نوصي بالآتي:
 1. ضرورة التركيز على إدارة السيولة وخلق توازن بينها وبين الربحية، فارتفاع معدلات السيولة في المصارف يجرمها من تحقيق أرباح عن طريق خلق سيولة كقروض وتسهيلات ذات جودة عالية، مع الأخذ في الاعتبار وضع استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر المرغوب فيه.
 2. ضرورة التركيز على سياسات الائتمان؛ فارتفاع مخصصات الديون المشكوك فيها وتصنيف جزء كبير من الديون كديون رديئة يعكس ضعف الرقابة عليها، الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود من قبل مصرف ليبيا المركز.
 3. خلق بيئة مستقرة ضروري لقيام المصارف بدورها المنوط بها في الاقتصاد الليبي، باعتبارها أداة مهمة في تحقيق الاستقرار المالي.
 4. أخذ هذه العوامل في الاعتبار من قبل صناع القرار والجهات الرقابية عند وضع السياسات المتعلقة بالعمل المصرفي. فتوافق نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات يبرز أثرها على ربحية المصارف التجارية.
 5. إجراء دراسات مستقبلية لتأكيد النتائج في الدراسة الحالية باستخدام عينات أخرى وفترات زمنية أخرى واختبار أثر متغيرات جديدة على ربحية المصارف التجارية الليبية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- الأنصاري، اسامة عبدالخالق. (2006). الإدارة المالية . الطبعة الاولى. كلية التجارة - جامعة الاسكندرية. مصر

ثانياً: المقالات العلمية

-المدرس خلف محمد حمد, & المدرس المساعد احمد فريد ناجي. (2017). مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. *Journal of Baghdad College of Economic sciences University*, (52).

- بن سالم & فرح (2022) أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية (Doctoral dissertation, جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعرييج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

- محمد حسن رشم. (2018). تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة. *Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*, 8(1).
- هالة حسون & وحيدة خلف. (2022). تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط.
- هيفاء صالح العقل, & نجلاء إبراهيم عبد الرحمن. (2020). أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية للفترة الزمنية 2013-2018م. *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية*, 4(14), 43-63.

ثالثاً: التقارير الرسمية

- البنك الدولي. (فبراير 2020)، مراجعة القطاع المالي في ليبيا. البنك الدولي. تم الاسترجاع من: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/490761600444818233-0280022020>
- البنك الدولي (نوفمبر، 2023). Political Stability and Absence of violence /Terrorism: Percentile Rank-Libya. تم الاسترجاع من: <http://data.worldbank.org/indicator/PV.PER.RNK?locations=LY>
- مصرف ليبيا المركزي (2022)، التقرير السنوي الاستثنائي 2015-2020، تم الاسترجاع من: <https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/08>
- مصرف ليبيا المركزي ، أهم البيانات والمؤشرات المالية الاساسية لسنة 2018م، تم الاسترجاع من <https://cbl.gov.ly/w>

المراجع الاجنبية

- Abbas, F., Iqbal, S., & Aziz, B. (2019). The impact of bank capital, bank liquidity and credit risk on profitability in postcrisis period: A comparative study of US and Asia. *Cogent Economics & Finance*, 7(1), 1605683.
- Almazari, A. A. (2014). Impact of internal factors on bank profitability: Comparative study between Saudi Arabia and Jordan. *Journal of Applied finance and banking*, 4(1), 125.
- Al-Shboul, M., Maghyreh, A., Hassan, A., & Molyneux, P. (2020). Political risk and bank stability in the Middle East and North Africa region. *Pacific-Basin Finance Journal*, 60, 101291.
- Amengor, E. C. (2010). Importance of liquidity and capital adequacy to commercial banks. *A paper presented at induction ceremony of ACCE, UCC Campus*.

- Ansary, Osama, Ahmed A. El-Masry, & Zainab Yousry. "Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in MENA Region: Islamic vs. Conventional Banks." *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 9.2 (2019): 287–313.
- Athanasoglou, P. P., Delis, M., & Staikouras, C. (2006). Determinants of bank profitability in the South Eastern European region.
- Ayaydin, H., & Karakaya, A. (2014). The effect of bank capital on profitability and risk in Turkish banking. *International Journal of Business and Social Science*, 5(1).
- Bekaert, G., Harvey, C. R., Lundblad, C. T., & Siegel, S. (2014). Political risk spreads. *Journal of International Business Studies*, 45(4), 471–493.
- Berger, A. N. (1995). The relationship between capital and earnings in banking. *Journal of money, credit and Banking*, 27(2), 432–456.
- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises?. *Journal of financial economics*, 109(1), 146–176.
- Bitar, M., Saad, W., & Benlemlih, M. (2016). Bank risk and performance in the MENA region: The importance of capital requirements. *Economic Systems*, 40, 398–421.
- Boahene, S. H., Dasah, J., & Agyei, S. K. (2012). Credit risk and profitability of selected banks in Ghana. *Research Journal of finance and accounting*, 3(7), 6–14.
- Bordeleau, É., & Graham, C. (2010). *The impact of liquidity on bank profitability* (No. 2010–38). Bank of Canada.
- Bremmer, I., & Keat, P. (2009). The fat tail: the power of political knowledge for strategic investing. *OUP Catalogue*. Retrieved from internal-pdf://77.80.180.197/nnn.pdf
- Bryant, J. (1980). A model of reserves, bank runs, and deposit insurance. *Journal of Banking & Finance*, 4(4), 335–344.
- Campos, N. F., Karanasos, M. G., & Tan, B. (2012). Two to tangle: Financial development, political instability and economic growth in Argentina. *Journal of Banking & Finance*, 36(1), 290–304.
- Chen, A. H., & Siems, T. F. (2004). The effects of terrorism on global capital markets. *European Journal of Political Economy*, 20, 349–366.
- Chesney, M., Reshetar, G., & Karaman, M. (2011). The impact of terrorism on financial markets: An empirical study. *Journal of Banking & Finance*, 35(2), 253–267.
- Coccoresse, P., & Girardone, C. (2021). Bank capital and profitability: Evidence from a global sample. *The European Journal of Finance*, 27(9), 827–856.
- Cooray, A. V. (2009). Government expenditure , governance and economic growth. *Comparative Economic Studies*, 51(3), 401–418.

- De Mortanges, C. P., & Allers, V. (1996). Political risk assessment: Theory and the experience of Dutch firms. *International Business Review*, 5(3), 303–318.
- Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns. *Journal of Financial Economics*, 98(3), 626–650.
- Devarajan, S., & Mottaghi, L. (2014). *Growth Slowdown Heightens the Need for Reforms*. Washington, DC: World Bank Publications.
- Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank runs, deposit insurance, and liquidity. *Journal of Political Economy*, 91(3), 401.
- Doan, T., & Bui, T. (2021). How does liquidity influence bank profitability? A panel data approach. *Accounting*, 7(1), 59–64.
- Fatemi, A., & Luft, C. (2002). Corporate risk management Costs and benefits. *Global Finance Journal*, 13(1), 29–38. [http://doi.org/https://doi.org/10.1016/S1044-0283\(02\)00037-6](http://doi.org/https://doi.org/10.1016/S1044-0283(02)00037-6)
- Ghosh, S. (2016). Political transition and bank performance: How important was the Arab Spring? *Journal of Comparative Economics*, 44(2), 372–382.
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics*. McGraw-hill.
- Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. *Romanian Economic Journal*, 14(39)
- Heikal, M., Khaddafi, M., & Ummah, A. (2014). Influence analysis of return on assets (ROA), return on equity (ROE), net profit margin (NPM), debt to equity ratio (DER), and current ratio (CR), against corporate profit growth in automotive in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(12), 101.
- Hirindu Kawshala, K. (2017). The factors effecting on bank profitability. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 7(2), 212–216.
- Hossain, M. S., & Ahamed, F. (2015). Determinants of bank profitability: A study on the banking sector of Bangladesh. *Journal of Finance and Banking*, 13(1), 43–57. <http://data.worldbank.org/indicator/PV.PER.RNK?locations=LY>
- International Monetary Fund. (2016). *Regional Economic Outlook, October 2016, Middle East and Central Asia*. Retrieved May 28, 2023, from internal-pdf://63.13.195.188/menap0416.pdf

- Kosmidou, K., Tanna, S., & Pasiouras, F. (2005, June). Determinants of profitability of domestic UK commercial banks: panel evidence from the period 1995–2002. In Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference (Vol. 45, pp. 1–27).
- Kusumastuti, W. I., & Alam, A. (2019). Analysis of impact of CAR, NPF, BOPO on profitability of Islamic banks (Year 2015–2017). *Journal of Islamic Economic Laws*, 2(1), 30–59.
- Lartey, V. C., Antwi, S., & Boadi, E. K. (2013). The relationship between net interest margin and return on assets of listed banks in Ghana. *Research journal of finance and accounting*, 4(16), 73–78.
- Lee, C. C., & Hsieh, M. F. (2013). The impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking. *Journal of international money and finance*, 32, 251–281.
- Markussen, T. (2006). US politics and World Bank IDA–lending. *The Journal of Development Studies*, 42(5)(May), 772–794.
- Obalade, A. A., Lawrence, B., & Akande, J. O. (2021). Political risk and banking sector performance in Nigeria. *Banks and Bank Systems*, 16(3), 1.
- Olawaju, O. M., & Adeyemi, O. K. (2015). Causal relationship between liquidity and profitability of Nigerian deposit money banks. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 5(2), 165–171.
- Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya. *International journal of economics and financial issues*, 3(1), 237–252.
- Ozili, P. K. (2017). Bank profitability and capital regulation: Evidence from listed and non-listed banks in Africa. *Journal of African Business*, 18(2), 143–168.
- Robock, S. H. (1971). Political risk–identification and assessment. *Columbia Journal of World Business*, 6(4), 6–20.
- Sari, I. A. G. D. M., & Sedana, I. B. P. (2020). Profitability and liquidity on firm value and capital structure as intervening variable. *International research journal of management, IT and Social Sciences*, 7(1), 116–127.
- Talavera, O., Tsapin, A., & Zholud, O. (2012). Macroeconomic uncertainty and bank lending: the case of Ukraine. *Economic Systems*, 36(2), 279–293.
- Tran, V. T., Lin, C.–T., & Nguyen, H. (2016). Liquidity creation, regulatory capital, and bank profitability. *International Review of Financial Analysis*, 48, 98–109.
- Ullah, M. I., Aslam, M., Altaf, S., & Ahmed, M. (2019). Some new diagnostics of multicollinearity in linear regression model. *Sains Malaysiana*, 48(9), 2051–2060.

–Yusuf, S. (2014). Middle East Transitions: A Long, Hard Road. Retrieved May 30, 2023, from internal-pdf://255.12.245.117/long hard road.pdf

The Impact Of Internal Banking Factors And Political Stability On The Profitability Of Libyan Commercial Banks

Dr. Nagea S. Abraheem

Lecturer, Department of Administrative and Financial Sciences, Faculty of Technical Sciences, Derna

Abstract

The profitability of commercial banks is one of the strategic objectives that enable them to confront the challenges they face and perform their role effectively in the economy. Despite efforts to improve the performance of Libyan commercial banks, there is fluctuation in their profits, which may hinder their functions. This paper aims to investigate the impact of liquidity, capital, and political stability on the profitability of Libyan commercial banks using data from three banks (Sahari Bank, National Commercial Bank, and Trade and Development Bank) for the period between 2007 and 2018. The results showed a positive impact of capital and political stability on profitability. On the other hand, liquidity (loan ratio) negatively affected the profitability.

Keywords: Profitability, Liquidity, Capital, Political stability.